# واقع التنمية الريفية المستدامة في قضاء الحسينية بمحافظة كربلاء في العراق خلال عام 2023م

# *Reality of Sustainable Rural Development in AlHussainia District, Karbala Governorate, Iraq, during 2023*

**م.م. سحر رعد هاشم المسعودي:** قسم الجغرافيا، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق.

**A.L. Sahar Raad Hashem:** Department of Geography, Faculty of Education, University of Karbala, Iraq

Email: sahar.r@uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i9.663

**المستخلص**:

تعد دراسة التنمية الريفية المستدامة مهمة بهدف تحسين الرفاهية ورفع المستوى المعيشي واستصلاح الأراضي الزراعية في المناطق الريفية، وتوفير فرص الخدمات لدى سكان منطقة الدراسة، التي طالما عانت من هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة، وقلة توفر الخدمات، وارتفاع نسبة التملح في الأراضي بسبب اتباع الطرق التقليدية في عمليات إرواء الأراضي الزراعية، وقلة دعم الفلاح بما يحتاجه من مستلزمات زراعية، وبذلك تهدف البرامج التنموية إلى إحداث تغيرات إيجابية. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الاحتياجات التي تواجه التنمية الريفية في القضاء، وتشخيص الإمكانيات التنموية في منطقة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: 1. غياب استراتيجية التنمية الريفية المستدامة بالرغم من وجود مقومات في القضاء. 2. توفر منطقة الدراسة بيئة طبيعية متنوعة يمكن استثمارها في أنشطة متنوعة مستقبلاً، وذلك في حال الاعتماد على الخطط وسياسة التنمية المكانية. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: 1. وضع خطة للتنمية وخصوصا الريف نظرا لما عاناه من إهمال طيلة السنوات الماضية للحد من الفقر والهجرة والمشاكل الاجتماعية والنهوض بواقع اقتصادي يعود بالنفع على المنطقة بأكمله. 2. تقوية دور الإدارة المحلية في منطقة الدراسة وفق مبدأ اللامركزية في الإدارة والتخطيط بالمشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية في العملية التخطيطية بما يتناسب مع طبيعة الإمكانات التنموية.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية الريفية، التنمية المستدامة، التنمية الريفية المستدامة، التنمية في العراق، قضاء الحسينية.

**Abstract**

The study of sustainable rural development is important with the aim of improving well-being, raising the standard of living, reclaiming agricultural lands in rural areas, and providing service opportunities for the residents of the study area, which has long suffered from labor migration from the countryside to the city, lack of availability of services and high levels of salinization in the land due to the use of roads. The traditional process of irrigating agricultural lands, and the lack of support for the farmer with what he needs of agricultural requirements, and thus the development programs aim to bring about positive changes. In Karbala Governorate and developing solutions with a view to optimal utilization of resources.

**Keywords:** rural development, sustainable development, sustainable rural development, development in Iraq, Husseiniya district.

**المقدمة:**

تعد التنمية المستدامة إحدى وسائل التطور والنهوض في المجتمعات الريفية، وأن الإنسان هو العنصر الأساسي في التنمية وفي نفس الوقت هو هدف التنمية، لابد من مشاركته لتكتمل جوانب عملية التنمية الريفية وتنتج ثمارها، وبهذا لابد من تطوير الريف والقضاء على التخلف فيه عن طريق دعم التنمية الريفية التي تهدف إلى إيجاد السبل لتحسين حياة سكان الريف وذلك من أجل القيام بدوره على أكمل وجه وتلبية الحاجة المطلوبة منه، كونه المصدر الرئيسي الذي يمد المدينة بما تحتاجه من السلع الزراعية البارزة، لذا فلا بد من السعي لتحقيق أهداف برامج تنموية متكاملة من أجل رفع النهوض والارتقاء المعيشي للسكان والتقليل من حدة الفقر والقضاء على الأمية فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، أي لابد من توجيه الاهتمام بالريف ومكانه، ذلك للدور الكبير الذي يلعبه الريف في حياة سكانه وسكان والمدن على حد سواء، إذ إن إهمال الريف سيؤدي بالتالي إلى إهمال الأرض وتركها والهجرة نحو المدينة مسببا مشكلات بكلتا البيئتين، فمن جانب سيهمل الريف ومن جانب آخر يظهر ازدحامًا سكانيًا كبيرًا في المدن، وما ينتج عنها من آثار سلبية، فهو سيكون زيادة في أعداد السكان في المدينة والمتسمة أصلا بارتفاع سكانها.

**مشكلة الدراسة:**

تدور مشكلة الدراسة حول واقع التنمية الريفية المستدامة في قضاء الحسينية بمحافظة كربلاء في العراق خلال الفترة 2020 – 2023م. ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير العوامل الجغرافية على تفعيل برامج التنمية الريفية في محافظة كربلاء للأهداف التي أقيمت من أجلها؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- إلى أي مدى تتوفر إمكانيات تنموية من أجل الاستفادة من الموارد في قضاء الحسينية والارتقاء بها للاستدامة؟
- كيف تؤثر العوامل الجغرافية على إمكانيات استثمار تنمية الريف في القضاء؟

**فرضية الدراسة:**

- هناك إمكانيات للتنمية الريفية للاستثمار في قضاء الحسينية والارتقاء بها للاستدامة.
- تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل التي يمكن استثمارها لتنمية الريف.

**أهداف الدراسة:**

- التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في قضاء الحسينية لغرض استثمارها في التنمية والتطوير.
- الوقوف على أهم الاحتياجات التي تواجه التنمية الريفية في القضاء.
- تشخيص الإمكانيات التنموية في منطقة الدراسة والوقوف على الحال ومحاولة تطويرها وإعادة تنظيمها مكانيًا.

**منهج الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المنطقة وتحليل البيانات والعوامل المؤثرة عليها.

**حدود الدراسة:**

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالحدود الإدارية للقضاء الذي يمثل أحد أقضية محافظة كربلاء المقدسة، ويقع قضاء الحسينية فلكياً بين دائرتي عرض (32° 35ً – 32° 50ً ) شمالاً، وخطي طول (43° 53ً – 44° 15ً ) شرقاً، أما جغرافياً فإنها تقع في جهة الشمال الشرقي لمحافظة كربلاء المقدسة، وهي بذلك تمثل الحافة الشرقية للمحافظة المتاخمة لمحافظة بابل، على النحو الموضح في خريطة رقم (1). أما الحدود الزمانية فتتمثل بدراسة قضاء الحسينية في محافظة كربلاء في العراق لعام 2022.

**الخريطة رقم (1): توضح موقع قضاء الحسينية من محافظة كربلاء**

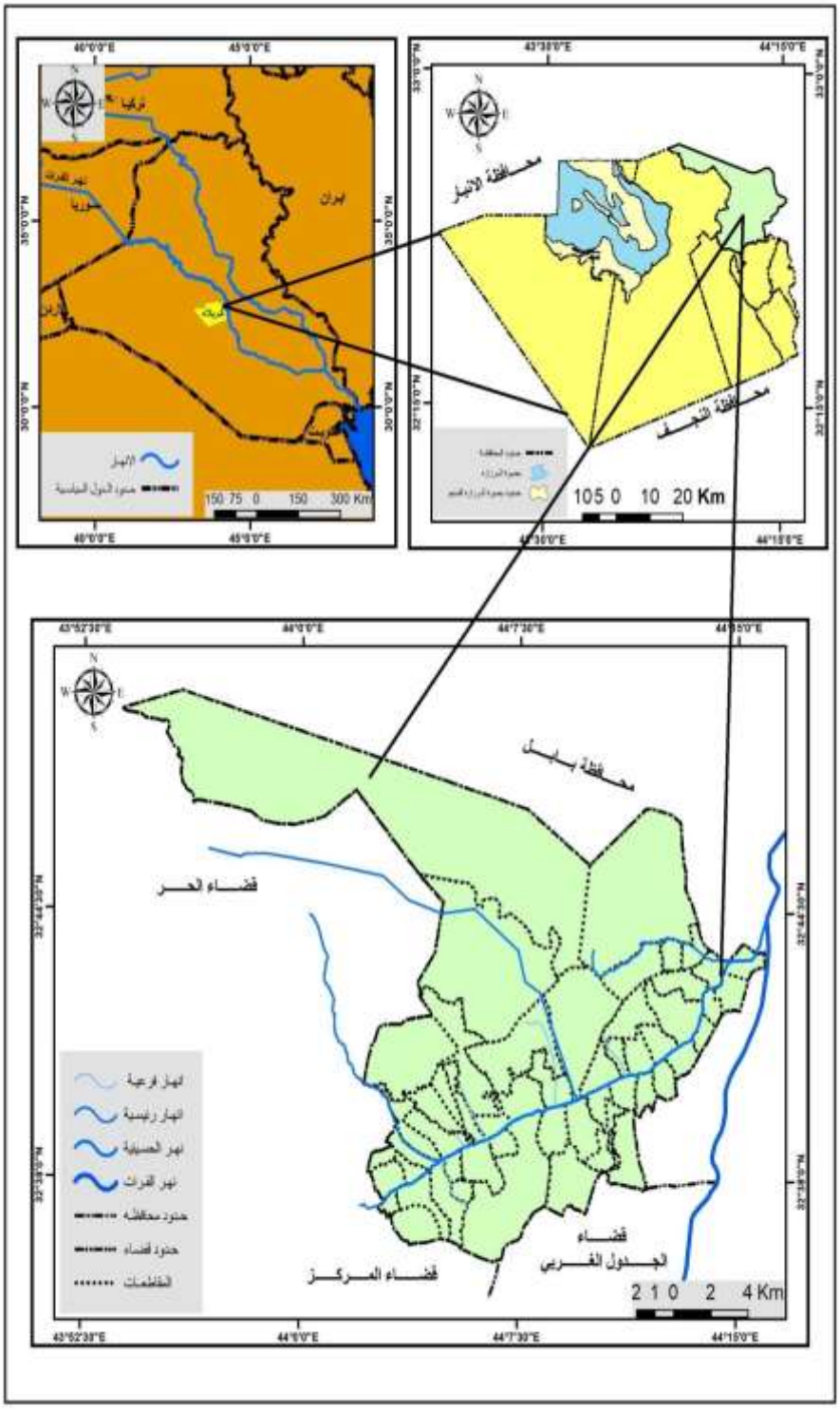


**المصدر: الساعدي، 2020: 5.**

**مفهوم التنمية الريفية المستدامة:**

بدأ مفهوم التنمية في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينات من القرن العشرين تحت تأثير الاهتمامات الجديدة حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

وانتشر استعمال هذا المفهوم بسبب تزايد الأحداث السيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميًا، وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نتيجة تعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، فضلا عن اتساع الفروقات الاجتماعية عند الكثير من الدول، وظهور عدد من المشكلات مثل المجاعة أو قلة التغذية لا سيما لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات من القرن العشرين بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت (العبيدي، 2013، ص17).

وعرفت التنمية الريفية بعملية تحسين نوعية الحياة، والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان.

تعمل التنمية الريفية على استثمار الأراضي الغنية بالموارد الطبيعية لأغراض الزراعة والحراثة. مما تقدم يمكن تعريفها بأنها العملية الموجهة على أسس عملية من قبل الدولة والمجتمع الريفي بمساعدة الأفراد للنهوض بالريف بأكمله دون الاقتصار على جانب دون آخر، باستثمار كافة الإمكانات المحلية الطبيعية والبشرية ودون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تربية احتياجاتها وتطوير مجتمعها.

عملية التنمية الريفية يجب أن توجه إلى الريف بأكمله بدءاً بالأفراد (سكان الريف مرورا بتوفير الخدمات الزراعية والتي تعد مصدر مهمًا لاقتصاد الريف).

**أهداف التنمية الريفية**

التنمية الريفية ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1. تقليل الهجرة الريفية الحضرية :إن تحقيق التنمية في الريف التي توفر للأفراد القادرين على العمل فرص العمل، وتوفر لجميع السكان خدمات السكن والتعليم والصحة والمال سوف تقلل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.
2. توزيع الثروة والسلطة: يعد سكان الريف جزءا من سكان أي دولة معينة، يجب أن يتمتعوا بكافة الحقوق التي يتمتع بها باقي سكان تلك الدولة ،أي يجب أن يكون لهم نصيب مما تتمتع به البلاد من خيرات وثروات طبيعية وخدمات مجتمعية.

3. تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية :إن التنمية الريفية تعد عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين التنمية الريفية وتنمية القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى.
4. تعزيز الأهداف السياسية الوطنية :إن التنمية الريفية مغزى سياسي للمحافظة على العلاقة ما بين الإنسان والأرض (السراي، 2021).

## المبحث الأول: المقومات الجغرافية للتنمية الريفية في قضاء الحسينية

### أولا:- المقومات الطبيعية

### 1- خصائص السطح

يمثل السطح أحد أهم المقومات الطبيعية التي لها تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، فكلما كان السطح منبسطا كان أكثر ملائمة للنشاط الزراعي (العاني، 1976، ص21). ولا يقتصر تأثير السطح على النشاط الزراعي فحسب، إنما يتعدى ذلك في الأنشطة الأخرى للإنسان، إذ إن اختلاف التضاريس تؤثر بشكل واضح على نوع ومستوى الأنشطة التنموية وهي عنصر رئيس في وضع الخطط التنموية؛ لأن الخطط التي توضع للمناطق الوعرة تختلف عن الخطط التي تناسب المناطق السهلية (المسعودي، 2018، ص45).

تقع منطقة الدراسة ضمن مناطق السهل الرسوبي في العراق ضمن محافظة كربلاء، فمنطقة الدراسة تشكل جزءًا كبيراً من السهل الرسوبي والذي يمتاز بأرض سهلية منبسطة وقليلة الانحدار، والجزء الآخر جزء من الهضبة الغربية(الحسناوي، 2013، ص21).

تعد منطقة الدراسة من المناطق التي تمتاز بالانبساط وقلة الانحدار، فالأراضي مستوية السطح توجد فيها أجود أنواع الترب، كما أن تربتها عادة ما تكون عميقة لقلة تعرضها إلى عوامل التعرية. وكما أن استواء السطح في المحافظة ساعد على سهولة النقل ومد طرق المواصلات والتي تعمل على زيادة الإنتاج الاقتصادي وتقليل تكلفته(أبو عيانة، 2014، ص35).

وبهذا يشجع سطح المنطقة على تنفيذ برامج التنمية المستدامة في الريف.

### 2- العناصر المناخية

تعد العناصر المناخية عاملا أساسياً ومؤثراً في النشاط الزراعي، فلكل محصول متطلبات مناخية محددة تحدد أنواع المحاصيل الزراعية السائلة في دون أخرى، ومن أهم العناصر المناخية التي تؤثر على زراعة محاصيل الحبوب في قضاء الحسينية ما يأتي:

أ. الإشعاع الشمسي: للإشعاع الشمسي دور كبير على محاصيل الحبوب، فيؤثر في عملية التمثيل الضوئي الضروري للنمو وتغذيه وتقويه سيقان النباتات) غانم، 2010، ص115).

تختلف كمية الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض تبعًا لطبيعة السطح وتباين التضاريس من ناحية الارتفاع والانخفاض وكثافة الغطاء النباتي، كما تتباين كمية الإشعاع الشمسي من فصل لآخر صيفا بسبب صفاء السماء وطول ساعات النهار، بينما تقل شتاء بسبب الغيوم التي تحجب ضوء الشمس وقصر النهار. يتبين من الجدول (١) أن المعدل السنوي لسطوع الشمس في قضاء الحسينية بلغ (8.9) ساعة/يوم، وأن ساعات سطوع الشمس خلال فصل الصيف أعلى من ساعات السطوع في فصل الشتاء، إذ نلاحظ أن معدل ساعات السطوع الشمسي يبلغ أقصى ارتفاع له في شهر تموز (11.8) ساعة /يوم، في حين سجل أدنى معدل لساعات السطوع النظرية في شهر كانون الأول، إذ بلغ المعدل (6.0) ساعة/يوم، وتتباين ساعات السطوع الفعلية تبايناً زمانياً في منطقة الدراسة خلال فصول السنة، ويظهر هذا التباين واضحًا بين فصلي الصيف والشتاء، والسبب يرجع في ذلك إلى طول النهار في فصل الصيف، إذ يصل إلى (14) ساعة، وقصره في فصل الشتاء والذي يصل إلى (10) ساعات في اليوم، وهذا ناتج عن انقلاب الفصل وحركة دوران الأرض حول محورها وحول الشمس.

**الجدول رقم (1): يوضح الشهرية للسطوع الفعلي/ساعة لمحطة كربلاء/قضاء الحسينية للمدة (1988 – 2021)**

| الشهر | المعدل الشهري | الشهر | المعدل الشهري |
|---|---|---|---|
| كانون الأول | 6.0 | حزيران | 11.7 |
| كانون الثاني | 6.0 | تموز | 11.8 |
| شباط | 7.4 | آب | 11.5 |
| آذار | 8.0 | أيلول | 10.4 |
| نيسان | 8.7 | تشرين الأول | 8.7 |
| آيار | 9.5 | تشرين الثاني | 7.3 |
| المعدل السنوي | 8.9 | | |

**المصدر: وزارة النقل والمواصلات العراقية، 2021م.**

يتضح مما سبق أن هناك تباينًا في عدد ساعات السطوع الشمسي الفعلية في القضاء، فهي ترتفع خلال الموسم الصيفي مما يؤدي إلى زيادة طول مدة الاكتساب الحراري ثم زيادة الطاقة الحرارية وزيادة كمية التبخر وقلة الرطوبة في التربة وزيادة استهلاك المحاصيل الزراعية للمياه صيفاً. لذا قد

أدت البيئة الطبيعية دورا مهما ليس في تحديد موقع المستقرات وحسب، وإنما في تخطيطها أيضا، وفي تحديد أشكال ومكونات مرافقها ونوع المواد الإنشائية المستخدمة في بنائها، ولذا كان المناخ عنصرا مهما من عناصر البيئة الطبيعية.

ب–درجات الحرارة: تعد درجة الحرارة من أبرز العناصر المناخية المهمة التي تؤثر على توزيع وانتشار المحاصيل الزراعية وعلى نموها وإنتاجها وتكوينها ،وأنها تؤثر على العمليات الفسلجية والحيوية للنبات كالتركيب الضوئي والتنفس وامتصاص الماء والمواد الغذائية (الأنصاري، 190، ص15).

يتضح من معطيات الجدول (2) أن معدل درجات الحرارة في القضاء يبدأ بالارتفاع خلال أشهر الصيف لاسيما حزيران، تموز وآب بسبب الاقتراب من زاوية سقوط أشعة الشمس العمودية وطول فترة النهار وقلة الغيوم وانخفاض الرطوبة النسبية، إذ يوجد هناك تباين واضح في درجات الحرارة خلال السنة وخاصة بين فصلي الصيف والشتاء، كما هو واضح في الجدول (2)، إذ سجلت درجة الحرارة في كانون الأول (12.6مْ) وكانون الثاني (10.47مْ) وشباط (13.36مْ)، بينما سجلت في حزيران (34.7مْ) وتموز (37.04مْ) وآب (36.57مْ)، وبلغ المعدل السنوي في القضاء (24.4مْ)، ويؤثر التباين الفصلي في درجات الحرارة خلال فصل الصيف والشتاء على كمية الموارد المائية، إذ إن ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف يعمل على زيادة عمليات التبخر للموارد المائية التي تجهز المحاصيل الزراعية بما تحتاجه من المياه، كونها مهمة في عملية التنمية الريفية، وكما أن انخفاض درجة حرارة له ضرر بليغً بالمحاصيل الزراعية عندما يتكرر حدوثها في فترات قصيرة وفجائية.

**الجدول رقم (2): يوضح الشهرية لدرجة الحرارة (درجة مئوية) لمحطة كربلاء للمدة (1990 – 2021)**

| الشهر | درجة الحرارة العظمى | درجة الحرارة الصغرى | المعدل |
|---|---|---|---|
| كانون الأول | 17.99 | 7.08 | 12.6 |
| كانون الثاني | 16.05 | 5.71 | 10.47 |
| شباط | 19.06 | 7.72 | 13.36 |
| آذار | 24.09 | 11.7 | 17.95 |
| نيسان | 30.96 | 17.75 | 24.45 |
| آيار | 37.12 | 23.17 | 30.09 |
| حزيران | 41.96 | 27.2 | 34.7 |
| تموز | 44.26 | 29.41 | 37.04 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| آب | 44.28 | 28.78 | 36.57 |
| أيلول | 40.54 | 24.83 | 32.46 |
| تشرين الأول | 34.01 | 19.55 | 26.14 |
| تشرين الثاني | 24.46 | 11.97 | 17.54 |
| المعدل السنوي | 31.23 | 17.91 | 24.4 |

**المصدر: وزارة النقل، 2021.**

ج-الأمطار:

تتصف الأمطار في قضاء الحسينية بالتذبذب في معدلاتها السنوية والشهرية وقلة كمياتها وتباين سقوطها من سنة إلى أخرى، ومن شهر إلى آخر خلال السنة الواحدة. وهذه من أهم سمات التساقط في المناطق الصحراوية التي تخضع النظام أمطار البحر المتوسط، وتشير معطيات الجدول (٣) أن المجموع السنوي لتساقط الأمطار بلغ (93.5) ملم الذي يبدأ تساقط الأمطار في القضاء في شهر تشرين الأول بمعدلات قليلة جدا تبلغ (3.6) ملم ثم تزداد كمية الأمطار خلال شهر تشرين الثاني بمعدل (14.7) ملم، وقد سجل عددا لها خلال شهر كانون الثاني بلغ (18.2) ملم، في حين ينعدم سقوط الأمطار خلال أشهر الصيف (حزيران، تموز، آب، ايلول)، الأمر الذي أدى إلى قلة حاجة المحاصيل الزراعية إلى الإرواء. وأن كمية الأمطار المتساقطة في هذا الفصل لا تكفي لسد حاجة النباتات المائية، كما أنها غير كافية لأي نشاط زراعي، تلك التي تسقط متزامنة مع احتياجات محاصيل الحبوب الشتوية إلى المياه، لكن عموما ان المزارعين في منطقة الدراسة لا يعتمدون على مياه الأمطار وذلك لعدم ضمان سقوطها، وأنها متذبذبة من سنة إلى أخرى.

**الجدول رقم (3): يوضح المجموع الشهري لكمية الأمطار الساقطة (ملم) لمحطة كربلاء للمدة (1990 – 2021)**

| الشهر | المعدل الشهري | الشهر | المعدل الشهري |
|---|---|---|---|
| كانون الأول | 14.2 | حزيران | 0 |
| كانون الثاني | 18.2 | تموز | 0 |
| شباط | 13.4 | آب | 0 |
| آذار | 15.4 | أيلول | 0.3 |
| نيسان | 11.4 | تشرين الأول | 3.6 |
| أيار | 2.3 | تشرين الثاني | 14.7 |

| | |
|---|---|
| المجموع السنوي | 93.5 |

**المصدر: وزارة النقل والمواصلات العراقية، 2021.**

د- الرياح: وهي الحركة الأفقية، أي الهواء الموازي لسطح الأرض، وهي من العناصر المؤثرة بشكل كبير على المحاصيل الزراعية وإنتاجها. وتعد ذات خصائص متنوعة من ناحية درجة الحرارة والرطوبة والسرعة والاتجاه. يتضح من الجدول (٤) من المعدل السنوي لسرعة الرياح بلغت (2.7) م/ ثانية، وسجل شهر أعلى معدل لسرعة الرياح خلال الموسم الزراعي الشتوي على أدنى معدل لسرعة الرياح لشهر تشرين الثاني بلغ (1,8). فيما سجل أدنى معدل لسرعة الرياح، أما سرعة الرياح خلال الموسم الزراعي الصيفي فقد بلغ أعلى معدل لها في شهر حزيران بلغ (3.9) م/ثانية، معدل لسرعة الرياح سجل خلال شهر ايلول بلغ (2,4) م/ ثانية. جدول (1) المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لسرعة الرياح (م/ثا) في قضاء الحسينية.

**الجدول رقم (4): يوضح الشهرية لسرعة الرياح (م/ث) لمحطة كربلاء للمدة (1990 – 2021)**

| الشهر | المعدل الشهري | الشهر | المعدل الشهري |
|---|---|---|---|
| كانون الأول | 1.9 | حزيران | 3.9 |
| كانون الثاني | 2.1 | تموز | 4.0 |
| شباط | 2.5 | آب | 3.1 |
| آذار | 3.0 | أيلول | 2.4 |
| نيسان | 3.1 | تشرين الأول | 1.9 |
| آيار | 3.1 | تشرين الثاني | 1.8 |
| المعدل السنوي | | 2،7 | |

**المصدر: وزارة النقل والمواصلات العراقية، 2021م.**

3-التربة:

يقصد بالتربة الطبقة السطحية الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية على ارتفاع يتراوح ما بين بضع سنتيمترات إلى عدة أمتار تكونت من خليط معقد من المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وتثبت النباتات جذورها في التربة وتستمد منها مقومات حياتها اللازمة لبقائها وتكاثرها وإنتاجها، وتتباين التراب من مكان إلى آخر على سطح الأرض، كما تختلف ضمن الحقل الواحد من ناحية نسجتها وبنائها وخصوبتها ومحتوياتها من المواد المعدنية والعضوية وتختلف في لونها وسمكها (الشلش، 1981: 45).

تمثل التربة الأساس الذي يمد الإنسان والحيوان والنبات بما يحتاجه من الغذاء، فهي أحد المقومات الطبيعية التي يتوقف عليها تحقيق التنمية الزراعية. وتتفاوت تربة قضاء الحسينية من منطقة إلى أخرى في جودتها ومدى صلاحيتها لإقامة الأنشطة البشرية وإعالة السكان، فهي تضم تربة أكتاف الأنهار وتربة أحواض الأنهار وتربة المنخفضات. وعلى أساس ذلك تتباين زراعة المحاصيل وكمية الإنتاج ومدى صلاحية التربة للزراعة من مكان إلى آخر على أساس مستوى إنتاجية الوحدة الزراعية.

2-الموارد المائية: تعرف الموارد المائية على أنها المياه الجارية على سطح الأرض والمياه الجوفية، وتتكون من المياه العذبة في الأنهار والبحيرات والخزانات التي تتجمع فيها أو التي تتدفق على سطح الأرض (أبو سمور، 2013: 215).

تتحدد استعمالات المياه في جميع جوانب الحياة، وتحتل الزراعة الاستعمال الأول من ناحية أهميتها وحاجاتها للمياه. إلا أنها تختلف حاجة المحاصيل الزراعية للمياه تبعا لطبيعة التربة ونوعيتها وطبيعة المناخ ونوع المحصول. وتتنوع مصادر المياه، فمنها مياه الأمطار التي تعد المصدر الأساسي للمياه السطحية المتمثلة بالأنهار والجداول المتفرعة منها، والمياه الجوفية التي تشمل الآبار والعيون، إذ إن توفر المياه بالكميات والأوقات المناسبة يعد عاملًا مهمًا في نجاح التنمية الزراعية على نطاق واسع، لذا تمثل الموارد المائية الأساس الذي تقوم عليه مشاريع التنمية مع توفر إمكانية استغلالها وفق خطط علمية مدروسة تتضمن الحصول على أفضل ما يمكن.

إن العلاقة بين المياه والنشاط الزراعي علاقة طردية، فكلما توفرت المياه بالكميات الكافية اتسعت المساحات. ويعتمد النشاط الزراعي لزراعة الحبوب في القضاء على المياه السطحية المزروعة والعكس صحيح، فنلاحظ أن أراضي القضاء تخترقها شبكة من جداول الري والمتمثلة في جدول الحسينية وجدول الوند والكمالية الحديث وجدول أبي زرع.

يظهر تأثير الموارد المائية في قضاء شط الحسينية بشكل واضح، إذ إن كثيراً ما ارتبط نمط توزيع المستقرات الريفية بتوفر مصادر المياه من الأنهار السطحية، وهي صفة لازمت المستقرات الريفية منذ أقدم العصور؛ لما للماء من أهمية في الحياة الاقتصادية والمعيشية ولمختلف الأنشطة البشرية الأخرى، وهذا ما يفسر استقرار السكان وانتشار العمران بشكل خطير على ضفاف مجرى النهر وجداوله، ويسهم بشكل فاعل في إرواء بساتين الحبل المنتشرة على جانبي الجداول النهرية، فضلاً عن إنتاج المحاصيل الزراعية ومنها الخضروات والفواكه التي كانت تزرع في القضاء والمساحات.

**ثانيًا:- المقومات البشرية**

تتفاعل العوامل البشرية مع العوامل الطبيعية في خلق اتجاه معين لكونها تؤدي دورا فاعلا في استقرار السكان وتوزيع المستقرات الريفية وتطورها والقيام بالفعاليات الاقتصادية المختلفة. إذ إن لكل عامل منها أثره وأهميته في ذلك النشاط أو الفعالية. إن العوامل لا ينظر إليها على أنها عوامل هامشية يمكن إغفال أثرها في توزيع المستقرات الريفية، فالإنسان في صراع مستمر مع البيئة الطبيعية من أجل تكييفها وتسخيرها لصالحه؛ ولهذا فإن لها دورًا واضحًا من خلال ضمان الحد الأقصى للتوافق بين موضوع المستقرات الريفية وسلوب استثمار الأرض. فنوع الحرفة وأسلوب الإنتاج، والعلاقات الإنتاجية ونوع الملكية وطرق الإرواء لها تأثيرها في قدرة الأرض على حالة السكان، الأمر الذي يحدد عدد وحجم المستقرات الريفية ودرجة نموها وتطورها (التميمي، 2015: 1977). ونظرا لأهمية العوامل البشرية في التوزيع الجغرافي للمستقرات الريفية –منطقة الدراسة– ومن أجل الكشف عن مدى تفاعلها وتأثيرها في رسم صورة التوزيع المكاني للمستقرات، سنتناول دراسة العوامل التي لها علاقة بهذا التوزيع ومنها:

**حجم السكان:**

يقصد به عدد السكان في مجتمع ما أو نمو السكان، فهو التغير الذي يحصل في حجم السكان سواء بالزيادة الطبيعية أو النقصان. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية (الولادات والوفيات التي تسهم بشكل رئيسي في السكان في مجتمع ما والهجرة أيضا). بلغ عدد سكان قضاء الحسينية نحو (153276) نسمة لعام 2020، ويتباين توزيعهم بين أحياء ومقاطعات منطقة الدراسة، وهم بذلك يشكلون نسبة (10.4%) من مجموع سكان كربلاء المقدسة البالغ عددهم (1480324) نسمة حسب تقديرات عام 2021، ويتضح من الجدول (5) أن قضاء الحسينية قد شهد زيادة ملحوظة في معدلات النمو للمدة من (1977– 1987)، (16784) نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ (4.36%)، وتعزى هذه الزيادة إلى أن العراق شهد خلال هذه المدة نهضة في جميع الميادين، فيما بلغت الزيادة للمدة (1987–1997) (31593) نسمة بمعدل نمو سنوي (5.10%)، إذ تعد هذه المدة من أكثر المدد زيادة (2007 – 2019)، إذ بلغت الزيادة السكانية (33901) نسمة بمعدل نمو سكاني (2.08%).

**الجدول رقم (5): يوضح حجم السكان في قضاء الحسينية بحسب التعدادات والتقديرات السكانية للمدة (1977 – 2021)**

| ت | سنة التعداد | عدد السكان (نسمة) | الزيادة المطلقة (نسمة) | نسبة الزيادة (%) | معدل النمو (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1977 | 30660 | – | – | – |
| 2 | 1987 | 47444 | 16784 | 54,7 | 4,36 |
| 3 | 1997 | 79037 | 31593 | 66,5 | 5,10 |
| 4 | 2007 | 119375 | 40338 | 51 | 4.12 |
| 5 | 2020 | 153276 | 33901 | 28,3 | 2,08 |

**المصدر: الباحثة اعتماداً على: وزارة التخطيط العراقية، تقديرات السكان للعراق من (1977 إلى 2020)، محافظة كربلاء.**

أما التوزيع البيئي ويقصد به تصنيف السكان إلى حضر وريف،، إذ تمثل الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية التي احترفها الإنسان واستخدمها ولازال يستخدمها بشكل كبير، ويرجع اختلاف طبيعة الإنتاج الزراعي في البيئات الجغرافية المختلفة إلى اختلاف العوامل البشرية المؤثرة فيها مما يجعلها تتميز بسرعة تغييرها نسبيا، ومن ثم يتغير أثرها في الإنتاج الزراعي باستمرار الديب، 1977: 318).

**الجدول رقم (6): توزيع السكان بحسب البيئة في مقاطعات قضاء الحسينية لعام 2021م**

| ت | اسم القضاء | الحضر | % | الريف | % | مجموع السكان لعام 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | قضاء الحسينية | **24411** | **15,9** | **128865** | **84,1** | **153276** |

ويتضح من خلال الجدول (6) نسبة السكان الحضر في قضاء الحسينية بلغت نحو (15.9 %) من مجموع السكان لعام 2019م، في حين سجلت نسبة سكان الريف نحو (84.1) للعام نفسه، إذ إن ارتفاع نسبة سكان ريف قضاء الحسينية، الأمر الذي يجعل في تنفيذ برامج التنمية الريفية؛ ولذلك وفرة اليد العاملة في الزراعة وكونه أن المنطقة ذات طابع زراعي، وأن السكان هم مصدر للأيدي العاملة التي تعني بأنها ذلك الجزء من السكان الذين يعملون في قطاعات إنتاج السلع والخدمات وكذلك الذين لهم القدرة على العمل والرغبة فيه والاستعداد له، لكونهم عاطلين يبحثون عن عمل في مدة زمنية معينة، وبغض النظر عن أعمارهم وإن كانت أغلبها تقع ضمن سن العمل (البدري، 1980: 22)

تعد مزاولة العمل الزراعي باعتبارها المهنة الرئيسة في منطقة الدراسة، وعلى الرغم من توفر العديد من الأيدي العاملة الزراعية بأعداد كبيرة، إلا أنها تعاني من قلة كفاءتها نتيجة تخلف وعدم

توافر الخدمات والمستلزمات الزراعية بشكل صحيح وانخفاض المستوى التعليمي وعدم إعطاء دورات إرشادية للمزارعين ونقص في الخدمات الصحية، وقلة الاهتمام بخدمات البنى الارتكازية.

## المبحث الثاني: استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في قضاء الحسينية

تتطلب استراتيجية التنمية الريفية التي تستهدف زيادة معدلات النمو وتوزيع عوائد بشكل أكثر عدلًا وتفاعلًا أكبر بين القطاعين التقليدي والحديث وخاصة في زيادة حجم التجارة الزراعية؛ ولذلك يجب أن يختص كل برنامج التنمية الريفية دائرة واسعة من الأنشطة، منها مشروعات زيادة في الإنتاج الزراعي ومشروع تحسين التعليم والصحة وتوسيع شبكات المواصلات وتطوير الإسكان. ويختلف تنوع الأنشطة واختلاف متطلبات الإقليم والأولويات المحددة لعناصر داخل أي برنامج في أوقات ومراحل محددة من التنمية، وقد يوضع البرنامج على أساس المشروعات المتتابعة.

يعاني قضاء الحسينية من ضعف واقع الخدمات حيث هناك نسبة من الأمية، خصوصاً بسبب طابعها الريفي، إذ يدفع الآباء الأبناء إلى العمل منذ الطفولة، فضلاً عن ما عاناه البلد من ظروف اقتصادية دفعهم إلى ترك التعليم. أما من الناحية الصحية فلا يوجد توازن بين الخدمات الصحية المقدمة في القضاء وحجم السكان فيه وفق المعايير الدولية والمحلية، بالإضافة إلى أن الخدمات الصحية غير موزعة بشكل عادل بين نواحي وأرياف القضاء، وعدم توفر الأجهزة اللازمة، أما بالنسبة للإسكان فقد شهد القضاء عشوائية في البناء بسبب غياب سلطة القانون، وبالتالي شيدوا سكان القضاء منازلهم في أماكن غير مخصصة للإسكان كالمناطق الزراعية، أما الجانب الاستثماري فيعاني قضاء الحسينية من قلة وجود الاستثمارات من جميع النواحي (الخدمية التجارية، التعليمية الصحية).

لذا لا بد من وضع مشاريع واستثمار كل المقومات الطبيعية والبشرية الموجودة في الريف والاطلاع على الواقع الريفي في القضاء ومحاولة النهوض به من خلال بناء استراتيجية تنموية تخدم القضاء بشكل عام والريف بشكل خاص لتحقيق التنمية الريفية، مثلاً التنمية الصحية أولا ثم التعليم ثم بعد ذلك التنمية الزراعية، أو قد يوضع البرنامج على أساس محاولة اتباع أسلوب أوسع متعدد القطاعات بحيث يجري تنفيذ عدد من الأنشطة في آن واحد.

بما أن معظم المجتمعات ذات دخول منخفضة في الريف، فيُعتمد على الزراعة بشكل أساسي لكسب قوتها، وإن كثيرًا من البرامج تهدف الدخول في الريف لذلك يجب أن تركز على التنمية الريفية.

وبشكل أكثر تلخيصا، فإن برامج مشروعات التنمية الريفية تستهدف زيادة في تحقيق مستوى معيشة نسبة كبيرة من فقراء الريف، على أن يكون أكثر إنتاجا بدلًا من زيادة الإنتاج والدخول بشكل مباشر، وبشكل أكثر تلخيصا فإن برامج ومشروعات التنمية الريفية تستهدف زيادة تحقيق في مستوى

معيشة نسبة كبيرة من فقراء الري في منطقة الدراسة، وهذا يتطلب في بعض الحالات التركيز على عمليات إنتاجية غير مباشرة ولكن التركيز في الأساس هو على الأنشطة التي تزيد الدخول مباشرة او على الأقل تقويم العوامل الخاصة لزيادة الإنتاج، وتنفيذ هذه التنظيمات يتطلب أيدٍ عاملة (مدربة) وهيئات تتمتع بالكفاءة، وبالتالي يجب أن يسهم المعنيون في الري في تصميم وتشغيل البرنامج الذي يمس عددًا كبيرًا جدا منهم. ولا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الريفية وهي منعزلة، وإنما يجب أن ندرسها وهي تتكامل مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يعطي الحاجة إلى التوازن، أي التوازن في توفق الاقتصاد الوطني والعالم، والتوازن بين توفق السلع ورأس المال، والعمل بين القطاعات المختلفة. وأن التوازن المثالي بحسب رانيز وهو الذي يتحقق في منطقة الدراسة وبقية دول شرق آسيا خلال برنامج التنمية الريفية بعد عام 1945م. لقد أعطى رانيز صفة لمن يستخدم استراتيجية التنمية الريفية، القسم الأول يعبر عنه بالنمو متوازن النوعية كثيف العمل، أما القسم الثاني يعبر عنهم من خلال التنمية السريعة للتكنولوجيا كثيفة العمل تتجسد في حلقات الإنتاج، وهل أنها توجه نحو الأسواق الخارجية؛ لذا إن أساس نجاح التنمية في منطقة الدراسة يمكن في الأمور التالية:

1. حجم كبير من الاستثمارات كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية.
2. هذا الاستثمار كان قد وجد ليس فقط التنمية الريفية ،إنما في الصناعات الصغيرة في الريف.
3. أن الصناعات في الريف لم تكن محمية بتعريفات جمركية على الاستيراد، لكنها موجهة نحو التصدير وتستهدف أن تكون منافسة على النحو العالمي.
4. كان هناك تعهدًا قويًا بتنمية رأس المال المادي والبشري والاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.

لذا تتطلب التنمية الريفية المستدامة في القضاء المحافظة على الأراضي للزراعة وصيانة التربة. إذ يقاس تطور الشعوب بقدرته على استخدام الموارد المتاحة لديها والحفاظ عليها وعلى الأرض باعتبارها أحد الموارد الطبيعية المهمة والتي تعد مصدرا غير قابل للاستبدال ولكنها يمكن أن تتدهور، وبما أن التربة هي الأساس في الزراعة فلا بد من المحافظة عليها وصيانتها. كذلك لابد من تسهيل وتيسير استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية القطاع الزراعي وخاصة ما يتعلق منها بترويض المشكلات الطبيعية والبشرية لصالح الزراعة قبل اتباع الري، وتوفير الأجهزة لتحسين مياه الري بأسعار تتناسب مع دخل المزارعين، وأيضا للمحافظة على التربة وعدم تغيير بنائها الذي يعد من أهم الصفات التي تنعكس على مدى إنتاجيه التربة، ويتم ذلك من خلال عمليات الحراسة والعزق والتسميد الحيواني، إذ إن الحراسة الجيدة عندما تكون رطوبة التربة ملائمة وزيادة نسبه المادة العضوية فيها عن طريق إضافتها بشكل سماد حيواني، إضافة إلى زراعة المحاصيل البقولية ذات الجذور الليفية العميقة، يؤدي كل هذا إلى تحسين خواص التربة من حيث بنائها وزيادة نفاذيتها، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة حركة الماء والهواء فيها، لذا فعندما تروى هذه التربة سوف تتعرض جميع قطاعاتها

إلى عملية غسل الأملاح فيها، إضافة إلى قلة حركة الماء إلى الأعلى بالخاصية الشعرية، فتمنع تجمع الأملاح في قطاع التربة أو على سطحها، كذلك مكافحة التصحر والتكيف مع الجفاف والتغيرات المناخية باتباع الأساليب الزراعية الحديثة في منطقة الدراسة، واتباع الزراعة في البيوت البلاستيكية التي تعاد من الطرق المهمة في إنتاج محاصيل الخضر في غير مواسمها وزيادة الإنتاج في وحدة المساحة المستغلة للزراعة فضلا عن تأمين المتطلبات اللازمة لنمو النباتات من حيث السيطرة على الظروف المناخية للنمو وإنتاج النباتات كالحرارة والرطوبة والتهوية، إمكانية مكننة العمليات الزراعية. الخاصة بالتربة والمحصول، هذه الطريقة في الزراعة لها مردود اقتصادي كبير مقارنة مع الزراعة المكشوفة نتيجة الزراعة مرتفعة الإنتاج واتباع الأساليب العلمية في الزراعة.

## الخاتمة:

لقد ظهر من هذا البحث تأثير العوامل الطبيعية والبشرية على التنمية الريفية في قضاء الحسينية، حيث يؤثر السطح ونوعية التربة على برامج التنمية، وكان لطبيعة سطح منطقة الدراسة التي يغلب عليها صفة الانبساط وقلة الانحدار دور كبير في تنفيذ البرامج التنموية في الريف فضلاً عن تنشيط الإنتاج الزراعي من خلال استخدام المكائن والآلات في العمليات الزراعية، فضلاً عن نوعية التربية الجيدة في القضاء والمتمثلة بتربة السهل الرسوبي ،أما العناصر المناخية والمتمثلة ب(الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة والأمطار والرياح (كان لها تأثير على المحاصيل الزراعية، ويبرز دور العوامل البشرية والمتمثلة بالسكان ودورهم في النهوض بواقع الريف كونهم المنتجين والمستهلكين في آن واحد.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1. هناك غياب لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بالرغم من وجود مقومات في القضاء بشكل عام منه البلد.
2. تميزت منطقة الدراسة بموقعها المتميز بوجود كمية جيدة من الموارد المائية والنبات المتمثل بالنخيل ومحاصيل الحبوب، كل ذلك جعل القضاء من أهم الأغذية التي يجب أن تحظى بخطة تنموية ريفية من شأنها المحافظة على تلك الموارد وإدامتها.
3. عدم توفر أماكن خاصة لتربية المواشي والطيور جعل أفراد المجتمع المحلي يربون مواشيهم داخل الأماكن السكنية الأمر الذي يؤثر على الناحية البيئية في القضاء .
4. هناك اعتداءات على الطرق والساحات العامة وكذلك على المسافات والارتدادات بين البيوت من قبل السكان؛ وذلك بسبب عدم وجود رادع قانوني يمنع المخالفين من الاعتداء على الأملاك.
5. توفر منطقة الدراسة بيئة طبيعية متنوعة يمكن استثمارها في أنشطة متنوعة مستقبلاً، وذلك في حال الاعتماد على الخطط وسياسة التنمية المكانية.

6. تتمتع منطقة الدراسة بإمكانيات زراعية مهمة كون جزء منها يمتد ضمن إقليم السهل الرسوبي الجغرافي المتميز بالمياه السطحية والتربة الجيدة؛ مما ساهم في تركز السكان وشبكات الطرق في ذلك الجزء.
7. يعود سبب التخلف التنموي المكاني في المجتمعات الريفية إلى البيئة غير المتحضرة بشكل رئيسي، وإلى ضعف القدرات الإدارية والاقتصاد المحلي.

توصي الدراسة بتنفيذ مجموعة من المقترحات على النحو التالي:

1. وضع خطة للتنمية وخصوصا الريف نظرا لما عاناه من إهمال طوال السنوات الماضية للحد من الفقر والهجرة والمشاكل الاجتماعية والنهوض بواقع اقتصادي يعود بالنفع على المنطقة بأكملها.
2. الاستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية والبشرية.
3. تشجيع الدولة للاستثمار من خلال وضع خارطة بالفرص الاستثمارية المتاحة في أرياف القضاء.
4. إنشاء مدن سكنية للحد من مشاكل الإسكان والتجاوز على الأراضي الزراعية.
5. تقوية دور الإدارة المحلية في منطقة الدراسة وفق مبدأ اللامركزية في الإدارة والتخطيط بالمشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية في العملية التخطيطية بما يتناسب مع طبيعة الإمكانات التنموية.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. العبيدي، اسراء عبد الرحمن (2013): دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة في محافظة ديالى، جامعة ديالى، أطروحة دكتوراه، غير منشورة.
2. العاني، خطاب صكار جغرافية العراق الزراعية، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة العاني.
3. الحسناوي، هدى علي شمران، دراسة بيئية لخصائص مياه الشرب في مدينة كربلاء، جامعة الكوفة، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة.
4. فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر، 2014.
5. الأنصاري، رياض محسن (1980): مبادئ المحاصيل الحقلية، ط1، بغداد، دار المعرفة.
6. غانم علي (2010): المناخ التطبيقي، ط1، بغداد، دار الميسرة.
7. الشلش، علي حسين (9811): جغرافية التربة، البصرة، مطبعة جامعة البصرة.
8. أبو سمور، حسن يوسف (٢٠١٣): الجغرافيا الحيوية والتربة، دار الميسرة.
9. التميمي، لمى غازي عوفي (2015): الاستقرار الريفي في قضاء شط العرب، جامعة البصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة.
10. الديب، محمد محمود إبراهيم (1997): جغرافية الزراعة، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

11. البدري، منذر عبد المجيد (1980): القوى العاملة في العراق 1957-1977، كلية الآداب، جامعة بغداد، أطروحه دكتوراه غير منشورة.

**الرومنة Romanization:**

Abu Samour, Hassan Youssef (2013): Biogeography and Soils, Dar Al Maysara (in Arabic).

Al-Ani, Sakkar's speech, Agricultural Geography of Iraq, second edition, Baghdad, Al-Ani Press (in Arabic).

Al-Ansari, Riyad Mohsen (1980): Principles of Field Crops, 1st edition, Baghdad, Dar Al-Ma'rifa.

Al-Badri, Munther Abdul Majeed (1980): The Workforce in Iraq 1957-1977, College of Arts, University of Baghdad, unpublished doctoral thesis (in Arabic).

Al-Deeb, Muhammad Mahmoud Ibrahim (1997): The Geography of Agriculture, 3rd edition, Cairo, Anglo-Egyptian Library (in Arabic).

Al-Hasnawi, Huda Ali Shamran, An Environmental Study of the Characteristics of Drinking Water in the City of Karbala, University of Kufa, College of Education, unpublished master's thesis (in Arabic).

Al-Obaidi, Israa Abdel-Rahman (2013): The role of actors in sustainable development and its impact on agriculture in Diyala Governorate, University of Diyala, doctoral thesis, unpublished (in Arabic).

Al-Shalash, Ali Hussein (9811): Soil Geography, Basra, Basra University Press (in Arabic).

Al-Tamimi, Lama Ghazi Awfi (2015): Rural Stability in the Shatt al-Arab District, University of Basra, Master's Thesis, unpublished (in Arabic).

Ghanem Ali (2010): Applied Climate, 1st edition, Baghdad, Dar Al-Maysara (in Arabic).